

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة المغربية

وزارة العدل

دورية

12 س²

12 ماي 2018



من وزير العدل

إلى السيدات والسادة:

**الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف ومحاكم الاستئناف التجارية
رؤساء المحاكم الابتدائية والمحاكم التجارية
رؤساء كتابة الضبط**

الموضوع: تفعيل مقتضيات المادة 77 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فمن المعلوم أن المادة 77 من القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، كما تم تعديلها بمقتضى القانون رقم 24.10 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.39 بتاريخ 29 من جمادى الآخرة 1432 (2 يونيو 2011)، نصت في فقرتها الثانية على أنه في حالة تحرير الأنصبه الجديدة بواسطة إجراء مقاصة مع ديون الشركة ذات المسؤولية المحدودة عند الزيادة في رأسمالها، يجب أن تكون هذه الديون محل عملية حصر حسابات يعدها المسير ويشهد على صحتها خبير محاسبي أو مراقب الحسابات عند الاقتضاء. وغير خاف عليكم أن من بين ما تتوخاه هذه المقتضيات المراقبة الفعالة لأعمال المسيرين وحسابات الشركة وتجنب كل الممارسات الاحتيالية وغير القانونية من جانب المسيرين أثناء قيامهم بعمليات الزيادة في رأس المال، خاصة عند تحرير الأنصبه الجديدة بواسطة إجراء مقاصة مع ديون الشركة، والوقوف بذلك على حقيقة الوضعية المالية لهذه الأخيرة وتعزيز الشفافية والوضوح داخلها.

وقد بلغ إلى علمنا أن بعض مصالح السجل التجاري لا تتقيد بمقتضيات الفقرة الثانية من المادة 77 من القانون 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة وفق المشار إلى ذلك أعلاه، حيث لا تطالب المسيرين بالإدلاء بما يفيد إشهاد الخبير المحاسب أو مراقب الحسابات عند الاقتضاء على صحة حسابات الشركة ذات المسؤولية المحدودة عند الزيادة في رأس مالها عن طريق المقاصة.

وإذ نطلب منكم إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة، وإشعار المكلفين بمسك السجل التجاري أنه في حالة الزيادة في رأسمال شركة ذات مسؤولية محدودة عن طريق المقاصة يجب إرفاق ملف التعديل بوثيقة تفيد إجراء حصر الحسابات وأن يشهد على صحتها خبير محاسبي أو مراقب للحسابات عند الاقتضاء، والسلام.

وزير العدل

محمد أوجار